The Dual Impact of Artificial Intelligence Technologies on the Crime of Genocide

Raneen Saeed Abdul Qader
Baghdad University Presidency/Legal Affairs Department
raneen.said1204a@colaw.uobaghdad.edu.iq

Receipt Date: 30/11/2025. Conference Date: 9/12/2025. Publication Date: 20/7/2026.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract

The dual impact of artificial intelligence (AI) on genocide lies in its potential to serve either as a tool for preventing mass atrocities or as a means to facilitate their commission. On the one hand, AI can contribute to the early detection of genocide indicators through big data analysis, monitoring hate speech, and identifying patterns of violence before they escalate. AI has become a modern field of global interest, as it is expected to play a significant role in the future of humanity. It focuses on designing machines that exhibit intelligent behavior similar to humans, enabling the international community to intervene to prevent crimes. By employing machine learning techniques, AI can accurately document violations and collect forensic evidence to support international justice. While new technologies and modern technical applications offer numerous advantages—saving time and effort, reducing costs, and increasing efficiency—they also carry significant risks. AI poses considerable dangers when used in international crimes, as it could target human groups without direct human supervision, thereby undermining the principle of legal accountability. Furthermore, AI applications may be exploited for propaganda or to identify vulnerable minority groups through the analysis of large-scale digital data. Thus, AI represents a double-edged sword: while it can enhance human security and prevent international crimes, it can

also become a powerful tool for committing them if misused or left without clear legal regulations.

Keywords: Genocide, Artificial Intelligence, International Crimes, Dual Impact, International Tribunals.

الأثر المزدوج لتقنيات الذكاء الاصطناعي على جريمة الابادة الجماعية

رنين سعيد عبد القادر *
رئاسة جامعة بغداد/ قسم الشؤون القانونية
raneen.said1204a@colaw.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2025/11/30. تاريخ انعقاد المؤتمر: 2025/12/9. تاريخ النشر: 2026/7/20.

المستخلص

يتمثل الأثر المزدوج للذكاء الاصطناعي في الإبادة الجماعية في كونه أداة يمكن أن تُستخدم إما للوقاية من الجرائم الجماعية أو لتسهيل عملية ارتكابها. ففي الجانب الاول يمكن ان يسهم الذكاء الاصطناعي في رصد مؤشرات الإبادة بشكل مبكراً وذلك من خلال تحليل البيانات الضخمة، ومراقبة الخطاب التحريض على الكراهية، والكشف عن أنماط العنف قبل تفاقمها، كونه يعد من الميادين الحديثة التي تستقطب اهتمام كافة المجتمعات، حيث انه من المتوقع ان يكون الذكاء الاصطناعي دوراً مهماً في مستقبل البشرية فهو علم يركز على تصميم الات تشارك الانسان توصف بأنها ذكية، مما يتيح للمجتمع الدولي التدخل لمنع وقوع الجرائم. من خلال توظيف تقنيات التعلم الآلي في توثيق الانتهاكات وجمع الأدلة الجنائية بدقة عالية لدعم العدالة الدولية، لأنه من المعروف ان التكنولوجيا الجديدة والتطبيقات التقنية الحديثة بديها العديد من المميزات فهي توفر الوقت والجهد وتقلل النفقات وتزيد من الكفاءة الا انه وفي الوقت نفسه لديها العديد من الجوانب السلبية، حيث ان الذكاء الاصطناعي يحمل مخاطر كبيرة عند استخدامه في الجرائم الدولية، إذ قد يستخدم في استهداف مجموعات بشرية دون إشراف بشري مباشر، ما يُضعف مبدأ المسؤولية القانونية. كذلك، يمكن توظيف تطبيقاته التقنية في نشر الدعاية أو في تحديد هوية الأقليات المستهدفة عبر تحليل بيانات رقمية ضخمة. وهكذا، فإن الذكاء الاصطناعي يشكّل سلاحاً ذا حدين؛ فبينما يُعدّ وسيلة لتعزيز الأمن الإنساني ومنع الجرائم الدولية، لكنه في الوقت ذاته قد يصبح أداة فعّالة في تنفيذها إن أسيء استخدامه أو تُرك دون ضوابط قانونية واضحة.

الكلمات المفتاحية: الابادة الجماعية، الذكاء الاصطناعي، الجرائم الدولية، الاثر المزدوج، المحاكم الدولية.

* مدرس مساعد

أولًا:- اشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول التناقض في الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي في مجال الإبادة الجماعية، ففي الوقت الذي يمكن أن يُستثمر فيه للكشف المبكر عن آلجرائم، ومنع وقوع الإبادة، ورصد خطاب الكراهية والعنف، فإنّه قد يُستخدم في جانب آخر بأنه يساهم لتسهيل الانتهاكات، عن طريق التلاعب بالمعلومات، أو التنبّؤ بها، أو استخدامه في الاستهداف العسكري الممنهج لذا كيف يمكن للذكاء الاصطناعي ان يؤدي دورًا مزدوجًا في سياق جريمة الإبادة الجماعية، بما يجعله في آن واحد أداةً للوقاية والحماية.

ثانياً: أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من انه يقدّم إطارًا نظريًا لفهم التفاعل بين التكنولوجيا الحديثة وحقوق الإنسان وكذلك يوضح تأثير خوارزميات الذكاء الاصطناعي على السلوك الجماعي في أوقات النزاع و يساهم في دعم الجهود الدولية لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي.

ثالثاً: منهجية البحث

يُعالج البحث وفق منهجية واضحة تجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال وصف وتحليل النصوص القانونية الخاصة بالاتفاقيات والصكوك الدولية والتشريعات .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإبادة الجماعية والذكاء الاصطناعي

The Conceptual Framework of Genocide and Artificial Intelligence

تُعدّ الإبادة الجماعية من أخطر الجرائم التي عرفها المجتمع الدولي، لما تمثّله من تهديد مباشر للكرامة الإنسانية والسلم والأمن الدوليين. وقد أقرّ القانون الدولي هذا المفهوم وحدّد عناصره في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام (United Nations, 1948) (1948، إلا أنّ التطوّر السريع في المجالات التكنولوجية، ولاسيّما في ميدان الذكاء الاصطناعي، أوجد أبعاداً جديدة لهذه الجريمة تستدعي إعادة النظر في الإطار التقليدي لها .(Hassan, 2023)

إذ أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرّد أداة تقنية تُستخدم في المجالات العلمية أو الاقتصادية فحسب، بل أصبح قوة مؤثرة يمكن توظيفها في ميادين متعددة، بعضها قد يحمل مخاطر على حقوق الإنسان، مثل استخدامه في أنظمة المراقبة الشاملة، أو في التحريض والتضليل الذي قد يسهم في تأجيج النزاعات العرقية والدينية. لذا فأن الربط بين مفهومي الإبادة الجماعية والذكاء الاصطناعي يُعدّ خطوة ضرورية لفهم طبيعة التحوّل في أنماط الجريمة الدولية وكيفية ارتكابها (Zhao, 2024).

ويهدف هذا المبحث إلى بيان الإطار المفاهيمي لكلا المفهومين من خلال توضيح مفهوم جريمة الإبادة الجماعية من جهة، وشرح الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه ذات الصلة بالسلوك الجرمي من جهة أخرى، تمهيداً للانتقال لاحقاً إلى تحليل العلاقة الجدلية بينهما وإبراز الأثر المزدوج لهذه التقنية في إمكانات الوقاية من الجرائم أو تسهيل ارتكابها. والإبادة الجماعية من أخطر الجرائم التي استقرّ عليها القانون الدولي، وقد مر بتطورات تاريخية قبل أن يصل إلى مرحلته النهائية فقد انطلقت الفكرة لأول مرة في القرن العشرين، وقد دفع المجتمع الدولي إلى البحث عن إطار مفاهيمي دقيق لتلك الجرائم. ومن الناحية القانونية، تُعرّف الإبادة الجماعية بأنها "أي فعل يُقترف بقصد تدمير جماعة قومية أو إثنية أو دينية أو عرقية كلياً أو جزئياً"، وهو تعريف يُبرز عنصر القصد الخاص الذي يشكل جوهر هذه الجريمة ويُميزها عن باقي الانتهاكات الخطيرة.
ومع توسع نطاق الجرائم ذات الصفة الجماعية، بدأ الفقه القانوني يتناول مفهوم الإبادة ليس فقط كجريمة مستقلة، بل بوصفه نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية والتقنية. أما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، فقد أصبح من أحد أبرز الابتكارات التكنولوجية التي أحدثت تحولاً في مختلف القطاعات. ويُعرَّف الذكاء الاصطناعي أنه" مجموعة من الأنظمة الحاسوبية القادرة على التعلم واتخاذ القرارات وتحليل البيانات بطريقة تحاكي القدرات البشرية". ويتفرع هذا المفهوم إلى عدة مجالات مثل تعلم الآلة، والخوارزميات التنبؤية، وكلها تتيح معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة فائقة، الأمر الذي يجعل هذه التقنيات ذات أثر عميق في البيئة القانونية والسياسية

المطلب الاول:- مفهوم الإبادة الجماعية والذكاء الاصطناعي في القانون الدولي

The Concept of Genocide and Artificial Intelligence in International Law

لقد شهد العالم خلال مئات السنين العديد من الحروب في العديد من الدول، وأبرزها الحربان العالميتان، وقد تركت آثارًا مدمرة على العالم حيث ذهب ضحيتها الملايين من البشر على مدار التاريخ. حيث تعتبر الجريمة بشكل عام خطرًا وانتهاكًا مباشرًا للحقوق والمواثيق الدولية في العالم كافة، حيث ان الآثار السلبية تمس مجتمعات كاملة تعد سببًا إضافيًا للمجتمع من اجل العمل على حظرها ومكافحتها وخاصة الجرائم الدولية [1]، وذلك من خلال توقيع الاتفاقيات الدولية وإدخالها في اختصاص القضاء الدولي ومعاقبتها مرتكبيها على المستويين الدولي والإقليمي. وبالتالي فإن الوقوف عند مفهوم هذه الجريمة والطبيعة التي دفعت بها لتشكل خطرًا اقل على المجتمعات في الأوقات كافة، ولأجل الوقوف عند مفهوم هذه الجريمة، سنتطرق أولا: إلى التعريف الفقهي، وثانيا التعريف القانوني.

ومن الناحية الفقهية يعتبر الفقيه البولوني (رافييل لميكن) هو أول من استعمل المصطلح جريمة "الإبادة الجماعية"، حيث يتكون المصطلح من مقطعين يونانيين، الأول: هو (جينوس)، يعني الجنس، والثاني:(Ceadre) ، ويعني القتل، حيث تطرق إلى استعمال المفهوم في كتابه "حكم المحور في أوروبا المحتلة " عام 1994، حيث عرف المصطلح على أنه " تدمير جماعة قومية أو جماعة اثنية بصورة عامة (Dahiliya, 2021)، اما مفهوم "الذكاء الاصطناعي" كمصطلح تقني يرجع إلى خمسينيات القرن الماضي وذلك من خلال بروز المفهوم لأول مرة عام 1955 في مؤتمر عقد في كلية دارتموث الا انه على الرغم من سهولة المصطلح فأنه تكمن صعوبة في الاجابة عنه لأسباب عدة منها اتفاق ضئيل حول ماهية الذكاء الاصطناعي.

اما السبب الاخر يكمن في ان هناك سببًا ضئيلًا للاعتقاد بأن الذكاء الاصطناعي له علاقة كبيرة بالذكاء البشري وعلى الاخص الجرائم الدولية الا أنه رغم ان هناك العديد من التعريفات المتقدمة للذكاء الاصطناعي الا ان معظمها يتماشى حول مفهوم إنشاء برامج أو آلات كمبيوتر والتي يمكن اعتبارها ذكية. كما عرف قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية الذكاء الاصطناعي بأنه "نظرية تطوير أنظمة الكمبيوتر القادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بشري" (Law School, 2023).

بينما تعرفه المفوضية الاوربية على انه "جملة من الانظمة تظهر سلوكا ذكيا من خلال تحليل بيئتها اما عن طريق البرامج او من خلال انظمة التعرف على الكلام والوجه" (Kirabira, 2021)، لذا فإن الذكاء الاصطناعي هو مصطلح فني أكثر منه شيء محدد و بشكل عام، يُقسّم الذكاء الاصطناعي عادةً إلى أربعة أنواع وهي : (١) الآلات التفاعلية، (٢) الذاكرة المحدودة، (٣) نظرية العقل، و(٤) الوعي الذاتي حيث تندرج معظم التقنيات الحالية ضمن النوعين الأولين من خلال قيام الذكاء الاصطناعي باستنتاجات بناءً على ادخال البيانات حيث يمكنه من خلال هذه العملية أخذ تلك البيانات واستخدامها في التنبؤ من خلال استخدام الشبكات الاصطناعية للتعرف على نمطها و تقسيم تلك الشبكات الى طبقات ومستويات مختلفة للتعرف على الصور والكلام للأشخاص، وكذلك يوصف الذكاء الاصطناعي بأنه "تقنية تركز على أتمتة مهام محددة تتطلب أو تنطوي عادةً على ذكاء بشري عند القيام بها" (Hadi, 2020).

الا ان فريق آخر يرفض تلك الاوصاف حيث أنه ليس من الضروري أن تعتمد الأنظمة على نفس الطرق التي يستخدمها البشر في سلوكهم الا انهم يجتمعون في نقطة واحدة وهي "بناء نظام ذكي يتفوق على العوائق التي تواجه الذكاء البشرى "ونستنتج مما سبق أن الذكاء الاصطناعى هو علم هدفه الأول جعل الحاسب الآلى وغيره من الآلات تكتسب صفة معينة وهي صفة الذكاء ". بحيث تكون قادرة على القيام بأشياء هي بالأصل من أعمال الإنسان كالتفكير والإبداع ويتحتم علينا التفريق بين الذكاء البشري والذكاء

الاصطناعي، لأن المتسبب في وجود تلك التقنيات هو الذكاء البشري كونه هو الذي أبدع تقنيات الذكاء الاصطناعى وتطبيقاته، الا أن الفرق الوحيد يكمن في انه لا تكون عليه مؤثرات خارجية مثل التي تحدث للبشر، وتبرز الإشارة إلى اتجاه العديد من الدول إلى اتخاذ خطوات بشأن تعزيز استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي، على سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي أنشأت "مجلس وطنى للذكاء الاصطناعي"، فضلاً عن إنشاء عدد من كليات الذكاء الاصطناعي من بينها جامعة بغداد بأنشائها كلية التميز والذكاء الاصطناعي في سنة 2025 كونه يستخدم في العديد من المجالات العسكرية والصناعية والاقتصادية والتعليمية الأخرى، ومن بين التطبيقات التي من الممكن استخدامها في هذا المجال هو الطبيب الآلى أو العيادات الإلكترونية او المحاكاة المعرفية باستخدام أجهزة الكمبيوتر للتعرف على الوجوه المألوفة والأصوات أو التعرف على خط اليد ومعالجة الصور .(Abdel-Mohsen, 2025)

المطلب الثاني: العلاقة بين التكنولوجيا الحديثة والجرائم الدولية

The Relationship between Modern Technology and International Crimes

ان دراسة العلاقة بين التكنولوجيا الحديثة والجرائم الدولية يعد من المواضيع المهمة حيث انه يؤثر على التشريعات الجنائية من خلال تجريم افعال جديدة مرتبطة بتلك التقنيات، على سبيل المثال جرائم البيانات والاحتيال المالي او نشر معلومات كاذبة باستخدام تقنيات حديثة مرتبطة بتلك التقنيات نظراً لتقاطع المسؤولية على الجانب الدولي والجانب المحلي حيث ان للتطور التكنولوجي إيجابيات كثيرة، وعلى جميع الأصعدة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصحية) (Hassan, 2023)، وبالتالي ادى ذلك الى ترابط الشعوب بعضها ببعض وأصبح التواصل ممكنا وألغت الحدود مما أدى إلى تسارع وتيرة الأحداث، وقد تطور مفهوم التكنولوجيا إلى التعامل مع عدة أنواع من التطبيقات الحديثة، ولا يقتصر الأمر على جهاز الكمبيوتر فقط، وإنما شمل استخدام جميع التقنيات الحديثة، وقد يتساؤل البعض عن طبيعة التطور التكنولوجي حيث انقسم الفقه الجنائي إلى اتجاهين في تحديد الطبيعة القانونية له، حيث ذهب الاتجاه الأول : إلى القول بأن البيانات الرقمية بأنواعها هي ذات طبيعة معنوية لا يمكن الاخذ بها، اي انها من فئة المنافع والخدمات على الرغم وليس لها طبيعة مادية. أما الاتجاه الثاني: فقد كان رأيه مغايرا وذلك من خلال إعطاء القيمة المعنوية والمالية والاقتصادية.

وهناك من قال إن طبيعة التطور التكنولوجي تمتاز بكونها ذات طبيعة خاصة، حيث إنه يكون نظام فني متسارع ومتطور، ومصطلح تكنولوجيا (technology) هو مصطلح مشتق من كلمتين (techno) و(logie)، وأول ظهور لهذا المصطلح كان في المانيا عام ١٧٧٠، مهنة الفن أو صناعة يدوية، وأيضا تعني المعرفة النظامية.

أما تعريف التطور التكنولوجي فقد ذهب بعض من الفقهاء إلى أنه" العلم الذي يمثل التعامل عن طريق الأجهزة الحديثة ويكون هذا التعامل في شكل مجالات أو نبضات مغناطيسية أو كهربائية ممكن تحميلها وتحليلها باستخدام برامج وتطبيقات تكنولوجية حديثة بشكل معلومات رقمية دقيقة جداً". وعرفه البعض بأنه " مجموعة من البيانات الرقمية التي يمكن أن يتم التعامل بها بواسطة أجهزة الكمبيوتر والآلات المتطورة وهذه المعلومات والبيانات يمكن التعامل بها عن بعد وبسهولة وتخضع لإجراءات وأحكام قانونية وعلمية " وهناك من يعرف هذا التطور التكنولوجي على أنه " علم البيانات الرقمية المخزن بشكل رموز وأرقام بواسطة جهاز الحاسوب لإنجاز مهمة ما " وهذا بدوره يثير تساؤلات عن كيفية تأثير استخدام التكنولوجيا على الطريقة التي يتم فيها تنفيذ تلك الجرائم، لذا مع تزايد التكنولوجيا في انتشار الجرائم الدولية ظهرت الحاجة ايضا الى مراعاة الاثار المترتبة داخل المجتمعات المتضررة التي تظهر فيها تلك الجرائم، وبهذا الصدد لابد من التمييز بين الاشكال المختلفة للتكنولوجيا الحديثة بدءاً من برامج تحسين الصوت وجودة التسجيلات الصوتية ، الشهادات المسجلة، التمثيل السمعي والبصري في القضايا ومن ابرز الامثلة على التمثيلات السمعية والبصرية هي الفيلم الوثائقي (كوني) لسنة 2012 والذي انتجته منظمات غير حكومية لتوثيق فضائع جيش المقاومة والدعوة الى اعتقال (جوزيف كوني) ومحاكمته امام المحكمة الجنائية الدولية .
ومع ذلك فأن الاستخدام المتواصل للادلة الرقمية على ارتكاب الجرائم يوفر فرصاً وتحديات في ان واحد استخدام الأدلة الرقمية والتكنولوجيا لحماية الشهود. كما سيبحث في الميزات السمعية والبصرية للمحاكمة وتأثيرها على الضحايا حيث يمكن القول إن التسجيلات الرقمية بشكل عام الصوتية والمرئية منها تشكل أدلة قيّمة للتحقيق في الجرائم الدولية ومقاضاة مرتكبيها، الا هذه المواد الإثباتية لا تحل محل شهادات شهود العيان والأدلة الوثائقية، بل تعززها. ويمكننا القول إن انتشار المواقع الالكترونية وسهولة الوصول إليها، بالإضافة إلى تزايد وتطور برامج التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) وما تتضمنها هذه المواقع الألكترونية من فعالية وجاذبية ونشر المحتويات أصبحت تسبب خللا اجتماعيا وأخلاقيا، كون ان الارتياد لتلك المواقع سهلا وبلا تكلفة، مما يؤدي إلى الانحلال المجتمعي والأخلاقي او التشجيع على ممارسة الابتزاز الألكتروني، وقد تطور الأمر إلى أن وصل بالبعض إلى الانتحار بسبب تلك المواقع الألكترونية حيث انها اصبحت تشكل خطرا أكبر من الجرائم العادية وذلك لكون الاخيرة تطلب خطوات عدة وأياما من أجل تحقيق التجريم، أما الجرائم الألكترونية فإنها تمتاز بكونها سهلة ولا تتطلب أي مجهود و سرعة إنجازها و إخفاء هوية المجرم دون أن اي اثر.

وبالتالي فقد ظهرت العديد من المواقع المشبوهة هدفها هو الإخلال بالمبادئ العامة وبالأخص القيم العربية والإسلامية، نتيجة لانتشار هذه المواقع وبعض وسائل الانترنت وهو نتائج التطور التكنولوجي، وأدى ذلك الى انتشار الفساد الأخلاقي والتشجيع على انتهاك الآداب العامة (Al-Khasawna, & Al-Atoum, 2021).

ومن إحدى السمات التكنولوجية البارزة بموجب نظام روما الأساسي تتعلق بالحفاظ على شهادات الشهود. منها المادة (56) من نظام روما الأساسي بالحفاظ على الأدلة من خلال شهادة مسجلة مسبقًا، والتي قد لا تكون متاحة في المحاكمة. بالإضافة إلى ذلك تسمح المادة (68) من القاعدة (69) للمحكمة بقبول "شهادة مسجلة لشاهد عن طريق تقنية الفيديو أو الصوت"، شريطة ألا يكون ذلك مضرًا بحقوق المتهم أو يتعارض معه.

أن الأدلة المسجلة مسبقًا ليست ذات صلة فقط خلال المراحل الإجرائية للمحاكمة، ولكن أيضًا في المراحل الحاسمة من التحقيقات. وعلى نطاق أوسع، يُعترف بتفسير المادة (56) من نظام روما الأساسي في قضية أونغوين كسابقة تاريخية لحماية الضحايا الضعفاء والحفاظ على الأدلة ومع ذلك، فإن تفسير تلك المادة من نظام روما الأساسي في قضية (أونغوين) على سبيل المثال يشير إلى خطوة في الاتجاه الصحيح، الا انه ستكون هناك حاجة إلى موازنة الحجج المؤيدة للشهادة عن بُعد مقابل الشهادة وجهاً لوجه. حيث انه في قضية أونغوين، استخدم الادعاء مجموعة متنوعة من الأدوات التكنولوجية، بما في ذلك "تمثيلات مرئية إلكترونية لمواقع الهجوم الأربعة مستمدة من استخدام صور/فيديو طائرات بدون طيار ومسح ضوئي ثلاثي الأبعاد بالليزر" (International Criminal Court, 2002).

المبحث الثاني: الآثار السلبية لتقنيات الذكاء الاصطناعي على جريمة الإبادة الجماعية

The Negative Effects of Artificial Intelligence Technologies on the Crime of Genocide

أدى ظهور الذكاء الاصطناعي وتقنيات التعلم الآلي و الصور ومقاطع الفيديو بواسطة الذكاء الاصطناعي الى احداث تغييرات في القانون الدولي. في حين أن هذه التقنيات يمكن أن تعزز التوثيق والدعوة والتوعية في مناطق النزاع، فإنها تشكل أيضًا مخاطر جسيمة عند إساءة استخدامها للتحريض على العنف أو الإبادة الجماعية وتأجيج التوترات العرقية، ونشر المعلومات المضللة، والتلاعب بطرق يمكن أن تحفز على ارتكاب الفظائع الجماعية بالاعتماد على أمثلة تاريخية وأحداث حديثة، حيثُ توفر الصكوك القانونية الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الإبادة الجماعية، ونظام روما الأساسي، إطارًا أساسيًا، ولكنها غير كافية لمواجهة التحديات الفريدة التي تُشكلها الوسائط الاصطناعية. ولمواجهة هذا التهديد الناشئ، يجب وضع صكوك قانونية دولية، وتشريعات وطنية تُجرم الاستخدام الخبيث للوسائط الاصطناعية، وإشراف تنظيمي مستقل، وتثقيف عام لتعزيز محو الأمية الرقمية. حيث إن تنظيم الوسائط الاصطناعية ليس ضروريًا فقط لمنع الفظائع الجماعية، ولكنه ضروري أيضًا للحفاظ على سلامة المعايير القانونية الدولية في العصر الرقمي. حيث اصبح الذكاء الاصطناعي اليوم أداة في تشكيل الرأي العام وإدارة المعلومات عبر المنصات الالكترونية، وهو ما يجعل تأثيره أمراً لا يمكن تجاهله، وقد أثبتت عدة تقارير دولية أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تُستخدم في خطاب الكراهية والعنف، الأمر الذي قد يُمهد لمجتمع وبيئة خصبة لوقوع جرائم الإبادة الجماعية. فالخوارزميات الحديثة، وخاصة تلك التي تعتمد على تحليل التفاعل الرقمي، تميل إلى تعزيز المحتوى الأكثر إثارة وانفعالاً، مما يؤدي إلى انتشار واسع للخطابات العدائية التي تستهدف جماعات معينة. ومع ظهور تقنيات (Deepfake)، أصبح من السهل التلاعب بالحقائق وإنشاء محتوى رقمي يوحي بأن جماعة معينة قامت بأعمال خطيرة، وهو ما قد يدفع جماعات أخرى إلى شن أعمال عنف. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن هذه التقنيات قد تُستخدم في إثارة الفتن الداخلية أو تعزيز الدعاية التي تُحرض على استهداف جماعات محمية بموجب القانون الدولي.

المطلب الاول :- استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة للتحريض و نشر خطاب الكراهية

The Use of Artificial Intelligence as a Tool for Incitement and the Spreading of Hate Speech

تعرف الإبادة الجماعية على انها "نية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية" حيث يتجلى القصد الجرمي من خلال أفعال معينة في القتل، والتسبب

في إصابة جسدية خطيرة أو أذى عقلي، وفرض ظروف معيشية عمدًا بهدف التدمير المادي، وفرض تدابير لمنع الإنجاب، ونقل الأطفال قسرًا"، اما خطاب الكراهية فيعرف على أنه: "أي خطاب يعمل على بث الكراهية والتحريض على النزاعات والصراعات المبنية على أساس اللون أو العرق أو الطائفة، والتحريض على إنكار الآخر وتهميشه ونشر الفتنة واتهام الطرف الآخر بالخيانة والفساد" و هناك العديد من الأسباب لنشوء خطاب الكراهية مثل وقوع وسائل الإعلام تحت سطوة السياسيين وبين أيديهم من أجل تلبية المصالح الشخصية او ضعف فهم الصحفيين للتأثير المحتمل لبعض الكلمات، التي تشجع الكراهية وتحرض على ارتكاب اعمال العنف.

وهنا تظهر مسؤولية الصحفيين في إيصال الحقيقة للجمهور وتغليب المصلحة العامة على الخاصة .(Saeed, 2022) ولابد من الاشارة ان وسائل الإعلام المصطنعة لديها القدرة على التحريض على العنف الإبادي من خلال نشر روايات كاذبة وتحريضية تُجرد الجماعات المستهدفة من إنسانيتها وتُشوّه سمعتها. ومن الأمثلة التاريخية البارزة دور إذاعة وتلفزيون رواندا على الإبادة الجماعية في رواندا، حيث بثّت إذاعة وتلفزيون رواندا رسائل دعت إلى إبادتهم وساهمت هذه الدعاية المتواصلة بشكل كبير في تجريد التوتسي من إنسانيتهم وتشويه سمعتهم، مما أدى إلى تأجيج العنف الإبادي والذي أدى إلى مقتل 800 ألف شخص. وساهم الانتشار الواسع للمحتوى التحريضي على منصات التواصل الاجتماعي دورًا حاسمًا في تأجيج العنف العرقي والكراهية وارتكاب فظائع ضد الروهينجا كون ان الذكاء الاصطناعي وتلك النظم الذكية تؤدي دورا في العديد من الافعال التي لا يمكن للإنسان فعلها، وفي الوقت ذاته يسهم في تخفيف الكثير من المخاطر على الانسان وتحقيق التنمية المستدامة.

حيث يمكن لتلك الوسائل التلاعب بالتصورات والعواطف بشكل أكثر فعالية من الوسائط التقليدية، وزرع بذور الكراهية والخوف. و يُمكن للجهات الفاعلة الخبيثة نشر مقطع فيديو مُصنّع يُظهر أعضاء من جماعة عرقية مُعينة يرتكبون أعمالًا شنيعة لإثارة المشاعر العامة ضد تلك الجماعة، مما يؤدي إلى دعوات للانتقام العنيف إذا استُخدمت الوسائط المُصنّعة بهذه الطريقة، فإنها تُعتبر تحريضًا محظورًا بموجب القانون الدولي.

كما يُحظر التحريض على الإبادة الجماعية صراحةً بموجب المادة (3) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمادة (25) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولا يستهدف هذا الحظر مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية فحسب، بل يستهدف أيضًا أولئك الذين يحرضون الآخرين على ارتكاب مثل هذه الأعمال (United Nations, 1948) أن المسؤولية الجزائية على الشخص لكي تتحقق، لابد من توافر معايير محددة أبرزها توافر الإدراك والوعي الكافي، أي أن يتمتع الشخص بقدر من الاستقلال في الإختيار

بين أفعال متعددة، وبالتطور التكنولوجي الذي نشهده، تطور الذكاء الإصطناعي، فوصلت بعض تطبيقات الذكاء الإصطناعي بتمتعها بـالوعي الإدراكي الصناعي حيث انه يكون قادر على التحليل و التمييز و التعلم التلقائي والتي تحاكي العقل البشري، لذا قد يثار تساؤل ما اذا يمكن لتطبيقات الذكاء الإصطناعي القدرة على التعلم الذاتي بإرتكاب الجريمة بشكل مستقل أم لا وبنفس مستوى العقل البشري .

وللاجابة على هذا التساؤل نرى أن قواعد القانون الجنائي بالمفهوم التقليدي، لا تترتب المسؤولية الجزائية بحق الإنسان الا في حال انه يتمتع بقدر من الوعي والإدراك والارادة، ولقد انقسم الفقه الحديث لمؤيد ومعارض بشأن ترتيب المسؤولية الجزائية بحق تطبيقات الذكاء الإصطناعي في نسبة فعل الجريمة إلى الذكاء الاصطناعي، حيث أن الإسناد يعد من أركان المسؤولية الجزائية، و يجب تمتع الفاعل بالأهلية اللازمة لقيام المسؤولية بحقه، وبعض الفقه إستبدل مصطلح الإسناد بـ " الأهلية النفسية للعقوبة"، وتأسيسا على ما تقدم، فالمسؤولية الجزائية لا تترتب بحق الذكاء الإصطناعي وذلك لعدم وجود الأهلية النفسية وبالتالي لا يمكن إسناد الفعل الجرمي له(Ali, 2023).

المطلب الثاني:- مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالمعلومات.

The Risks of Using Artificial Intelligence in the Manipulation of Information

يعد الذكاء الاصطناعي اهم نتائج الثورة الصناعية الرابعة حيث احرزت تقدما وتطورا تكنولوجيا ملحوظ وعلى مختلف الجوانب واحدثت انتقالة كبيرة من الواقع الحقيقي الى الواقع الافتراضي الا ان هذا التقدم التكنولوجي فيما اذا تم استخدامه بطرق سلبية ستكون له مخاطر حقيقية ولاسيما على المستوى السياسي والاخلاقي والاجتماعي والاقتصادي وبشكل خاص ارتكاب جرائم المعلوماتية اي (جرائم التزييف العميق) والتي تعد من اخطر تقنيات الذكاء الاصطناعي الحديثة حيث الأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا للأخبار لكثير من الناس نظرًا لسهولتها وحرية استخدامها. ونتيجة لذلك، انتشرت الأخبار المزيفة بسرعة وسهولة بغض النظر عن مصداقيتها، خاصة في العقد الماضي. يستغل ناشرو الأخبار المزيفة بعض الاحداث على سبيل المثال جائحة كوفيد-19 والانتخابات الرئاسية الأمريكية للتأثير سلبًا على المجتمعات او بامكان استخدام تلك التقنية ضد الشخصيات المعروفة الكبيرة او ضد الافراد او استغلال حدث سياسي معين من اجل تشويه الصورة لدى الافراد حيث يمكن أن تؤثر الأخبار المزيفة بشكل خطير على المجتمع في العديد من المجالات، بما في ذلك السياسة .

وتقسم تقنية التزييف العميق من مقطعين وهما :

Deep: وهو العمق، حيث يشمل مفهوم التعلم العميق.

Fake: مزيف، والمقصود به هو مقاطع الفيديو او الصور المزيفة.

ولابد من الاشارة الى ان اول ظهور لتقنية التزييف العميق كان في 2017 عندما نشر أحد مطوري البرامج وبدل وجوه مشاهير هولويد لمقاطع غير اخلاقية، وكذلك في سنة 2018 عندما انتشرت مقاطع للرئيس الامريكي اوباما ضد ترامب، وفي الوقت الحاضر، أصبح الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي أمرًا بسيطًا للغاية. حيث انها تعد مصدر رئيسي للأخبار التي يستهلكها الكثير من الناس كل يوم، على سبيل المثال، يتم نشر أكثر من 995 صورة في الثانية على إنستغرام. وعلى فيسبوك، يظهر أكثر من 4000 منشور جديد كل ثانية على مستوى العالم. وهذا يجعل من السهل جدًا على أي شخص كتابة ومشاركة ونشر الأخبار حول العالم، لذا نلاحظ ان الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي بسهولة وبحرية له عيوب كثيرة حيث يشارك العديد من المستخدمين أخبارًا مزيفة ومضللة مما يؤثر سلبًا على المجتمع من خلال استخدام خوارزميات التعلم الآلي، بما في ذلك النماذج الكلاسيكية، في العديد من التخصصات مثل التعرف على الكلام، ومعالجة اللغة الطبيعية، والأمن، وما إلى ذلك.

وهناك دوافع كثيرة لارتكاب تلك الجرائم ومن ضمنها الدوافع العاطفي، تقني، انتقامي، مالي او سياسي كما هو بجرائم داعش الارهابية حيث ارتبكت تلك الجرئم لبث التمييز وخطاب الكراهية والطائفية. وتُعرف الأخبار المزيفة بأنها "أخبار كاذبة أو اي أخبار تحتوي على معلومات مضللة"، حيث أصبحت الأخبار المزيفة قضية سائدة في العديد من المجالات، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المالية والسياسية (Budapest Centre for the International Prevention of Genocide and Mass Atrocities, 2023)

وتعرض عمليات التزييف العميق الناشئة عن الذكاء الاصطناعي المتقدم الديمقراطية والأمن السيبراني والثقة الاجتماعية والحقوق الشخصية للخطر و العديد من القضايا الأخلاقية والقانونية، حيث تشير الأبحاث إلى أن هذه المخاطر الإعلامية تقوض الديمقراطية من خلال نشر معلومات مضللة والتأثير على الرأي العام، لاسيما خلال الحملات الانتخابية، ويزداد الامر خطورة في المناطق النامية، حيث يؤدي التقدم التكنولوجي البطيء والمعرفة العامة المحدودة إلى زيادة الآثار السلبية، علاوة على ذلك، تُعرّض عمليات التزييف العميق الأفراد للخطر من خلال إنشاء صور مقنعة ومضللة في الوقت نفسه، بما في ذلك إدراجها في مواد إباحية ويمتد تأثيرها إلى الأمن السيبراني، ويعتبر التزييف العميق مكون أساسي في الحرب السيبرانية الهجينة، و قدرته على تقويض التماسك في المجتمع (Vincent, 2023).

وبشكل ادق يمكن ان يعرف التزييف العميق"، هو " تزييف رقمي واقعي للغاية لدرجة أنه يمكنه محاكاة صوت الشخص أو صورته بشكل مقنع"، حيث يختلف التزييف العميق

اختلافًا جوهريًا عن التضليل التقليدي كون ان الاول مقنع وقابل للتطوير ويزداد سهولة الوصول إليه، حيث يمكن استنساخ الصوت بالذكاء الاصطناعي المحتالين من تقليد أصوات أحبائهم بثوانٍ من الصوت، مما يخلق سيناريوهات طوارئ تخدع الضحايا لإرسال مقابل معين حيث تؤكد الأبحاث أن البشر لا يستطيعون تحديد الأصوات المُولّدة بالذكاء الاصطناعي بشكل مستمر، وغالبًا ما يعتبرونها متطابقة مع أشخاص حقيقيين (Alharbi, & Lee, 2022).

المبحث الثالث: الآثار الايجابية لتقنيات الذكاء الاصطناعي على جريمة الإبادة الجماعية

The Positive Effects of Artificial Intelligence Technologies on the Crime of Genocide

على الرغم من الاثار السلبية للتقنيات الحديثة للذكاء الاصطناعي الا انه من الممكن استخدام ذات التقنيات في جوانب ايجابية عدة، على سبيل المثال تقوم الجهات الامنية على توظيف تلك التقنيات في تحليل البيانات او التنبؤ بالجريمة او الموقع الجغرافي الخاص بجريمة معينة مما يساهم في الاستجابة العامة للبلاغات التي يقوم بها الجمهور عن جريمة ما، وبالتالي الوصول الى مرتكبي تلك الجرائم و الوصول الى الجناة يكون بشكل اسهل، لذا نعتبر تلك التقنيات مهمة وضرورية جدا في العصر الحديث لها اهمية كبيرة في جوانب عدة سيما الجانب الجنائي ، من خلال الكشف عن الاحتيال المالي على سبيل المثال بطاقات الائتمان المسروقة او تحسين عمليات التحقيق بشكل عام وتحسين البصمة الاجرامية وتحليل الادلة الجنائية. وايضا يمكن ان يساهم في الكشف عن الاحتيال المالي مثل استخدام بطاقات الائتمان المسروقة وتحسين أنظمة المراقبة وتحسين عمليات التحقيق من خلال تحليل الأدلة الجنائية (Abdul-Malik, 2024).

المطلب الاول:- دور الذكاء الاصطناعي في الكشف المبكر ومنع وقوع الابادة الجماعية

The Role of Artificial Intelligence in Early Detection and Prevention of Genocide

تتعدد استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي من خلال استخدام التقنيات المتطورة في مكافحة جرائم الابادة الجماعية من خلال التنبؤ والكشف عن الهجمات وتحليل البيانات الضخمة للكشف عن الكثير من الجوانب التي قد تفوت المحققين على ارض الواقع، حيث تتعدد مظاهر التقنيات الذكية في العديد من المجالات، حيث انه اصبح بالإمكان انتاج برامج ذكية يكون باستطاعتها التعرف على المشاعر كافة من حركات العين و الوجه بشكل عام، وهذا يقودنا إلى إمكانيه استخدام تلك التقنيات في تطبيق سياسات الحد من جريمة الإبادة الجماعية أو الوقاية منها، حيث يمكننا الكشف عن جريمة عن طريق "جين الجريمة Crime gene" , وهو ما يقتضي التعرض له, حيث يمكن للذكاء الاصطناعي ايضا ان يساهم بالتنبؤ بالجريمة و يقصد بالتنبؤ "توقع حدوثها في المستقبل أو هو الوقوف على سلوك مستقبلي ينطوي على خطورة إجرامية لدى بعض الأفراد يدفعهم لارتكاب الجريمة في المستقبل " وقد أدى استخدام التكنولوجيا في إطار عمل الشرطة والبحث الجنائي إلى ظهور ما يسمي ب الشرطة التنبؤية Predictive Policing", والتي تهدف في المقام الأول إلى التنبؤ بأماكن ارتكاب الجريمة ووقوعها في وقت قريب من خلال الاتي :

1-تحليل البيانات الضخمة :- تعرف البيانات على انها "مصطلح يصف كميات كبيرة من البيانات عالية السرعة والتعقيد، كما أنها متغيرة باستمرار, وتتطلب أساليب وتقنيات متقدمة لتمكين استيعاب المعلومات وتخزينها وتوزيعها وإدارتها وتحليلها" و اطلق معهد ماكينزي العالمي تعريفا أنها "مجموعة البيانات بحجم يفوق قدرة قواعد البيانات التقليدية من التقاط وتخزين وإدارة وتحليل تلك البيانات المعقدة" ويمكن الاستفادة من أهمية البيانات الكبيرة هو من خلال تحليلها, وبالتالي التنبؤ بالاحداث المستقبلية التي يمكن الاعتماد عليها, وعليه يتم دمج تلك البيانات مع البنى التحتية حتى يمكن تعظيم الاستفادة منها

ومن ناحية أخرى, يشير البعض إلى أهمية استخدام تحليل البيانات الحكومية الخاصة بالاشخاص المتهمين من قبل, للاستفادة من تحليل الحمض النووي للجاني كمصدر يمكن أن يستدل منه على بيانات الجينات السلوكية, حيث يتوق الباحثين في مجال الطب الحيوي للحصول على معلومات الحكومة من أجل اكتشاف "جين الجريمة"، ويتم ذلك ايضا من خلال استخدام الاجهزة الامنية والقضائية الوسائل التكنولوجية على حجم البيانات, من

خلال تحليل تلك البيانات بشكل عملي, بواسطة جهاز معلوماتي حديث, يقوم على تطوير أجهزة وأنظمة الحاسبات الالية، فمن خلالها يمكن إجراء عمليات البحث والتحري للتعرف على مرتكب الجريمة, سواء من خلال رفع بصماته أو أي عالمة تدل عليه

2-الشرطة التنبؤية:- ظهرت بما يسمى الشارة النشطةbadge Active ، والتي يمكن من خلالها معرفة وتحديد مكان الجسم الذي يحمل الشارة النشطة، من خلال نظم تتبع المركبات System Tracking Vehicle التي تحمل تلك الشارات، كما يساعد بشكل كبير في إعادة توجيه المركبات إلى أهدافها عند فقدها طريقها والتعرف على المواقع بدقة عالية، بما يخدم التنبؤات بحدوث الجرائم، ومن ثم العمل على منع وقوعها مستقبال . وتستطيع الاجهزة الامنية أن تستعين بهذه الوسائل المستحدثة وغيرها في الكشف عن وقوع الجرائم أو التنبؤ بوقوعها

3-التحليل الجنائي الرقمي:- يقصد به" عملية استعادة وتحليل المحتويات الموجودة على الأجهزة الرقمية، مثل أجهزة الكمبيوتر المكتبية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية، والهواتف الذكية" .(Gavurova, & Kubak, 2025)

المطلب الثاني:- التصدي الدولي والسياسات الوقائية لجرائم الذكاء الاصطناعي

International Responses and Preventive Policies Regarding Artificial Intelligence–Related Crimes

تشكل تقنيات الذكاء الاصطناغي تحديات في مجال العلاقات الدولية حيث ان تلك التقنيات تشكل خطرا على مختلف الجوانب وبشكل خاص الجانب الامني، على سبيل المثال اخترق اجهزة الحاسوب او سرقة معلومات منه وبالتالي فان هذا الموضوع ممكن ان يثير تحديات قانونية واخلاقية حيث انه من الممكن ات يساهم في تطور اسلحة الحرب العسكرية او اسلحة ذات تقنية وقوة عالية ، وبالتالي تم الاعتراف باهمية وجود تنظيم دولي وعربي لاستخدام تلك التقنيات الذكية او وضع سياسة عامة تحد من استخدام الذكاء الاصطناعي، وهناك جهود كبيرة وعلى المستوى الدولي من اجل وضع سياسية عامة ومن ابرزها جهود الامم المتحدة والتقرير الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات حيث ثبت ان هناك تعاون مشترك بين الاتحاد و 32 وكالة ومجموعة من الهيئات في مجال الذكاء الاصطناعي.

اما في مجال خورازميات الذكاء الاصطناعي فهناك تعاون بين الاتحاد اعلاه ومنظمة الصحة العالمية، وفي عام 2019 نشر الاتحاد الدولي للاتصالات تقريراً حول " التكنولوجيات الواعدة واستخدامها في تقليل مخاطر الكوارث وادارتها " حيث ان هذا التقرير يسلط الضوء على فهم اسباب الازمات وتعزيز انظمة الانذار المبكر والاثار الاقتصادية.

وكذلك هناك تعاون واضح لمنظمة العمل الدولية حيث انها ساهمت بتقديم التدريب الكافي للعمال لمواكبة الطلب والتحديات الجديدة في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي، وكذلك التقرير الصادر عن مؤسسة تشاثام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية) حيث اشار التقرير الى الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الذكاء الاصطناعي حيث ان الدول المتقدمة تمتلك عمال ذات مهارات متطورة لذا تأثير تلك التقنيات تكون بشكل معتدل نوعا ما في تلك الدول وربما ايضا تساهم تلك التقنيات في ايجابيات عدة من اهمها زيادة الانتاج وتقليل العمالة المهاجرة (Abdel-Mohsen, 2025).

وتعتبر جريمة الإبادة الرقمية من جرائم الإرهاب الإلكتروني والتي تترتب عليها المسؤولية الدولية، كونها من الجرائم الماسة بكيان الدولة الداخلي وتمتد ايضا على الصعيد الدولي، وهناك العديد من الجهود لمكافحة هذا النوع من الجرائم من خلال القيام بكافة صور التعاون الدولي والامني والقيام بعمليات التفتيش العابر للحدود للحاسب الالي والمعلومات، لذا نجد جهود واضحة لمنظمة الانتربول الا انها اشترطت وجود مجموعة من العناصر لكي يمكننا اعتبارها جريمة عابرة للحدود:-

1- ان لا يقتصر الإرهاب الإلكتروني على دولة بعينها, وإنما يتجاوز الحدود الوطنية للدولة

٢- ان تتم الأعمال الإرهابية بدعم او موافقة الدولة و التي يوجد فيها مرتكبو تلك الأعمال مثل استخدام بعض وسائل الإعلام لخدمة أهداف شخصية .

٣- اذا بلغت الاعمال الإرهابية المتمثلة باستخدام التكنولوجيا الحديثة حدًا كبيرًا من الجسامة, ففي هذه الحالة ينظر إلى الإنسانية كلها محلاً لهذا الاعتداء.

ومن الجدير بالذكر انه تم أنشاء وكالات إقليمية لمكافحة تلك النوع من الجرائم منها "وكالة تطبيق القانون الأوروبية يوروبو "وتتلخص وظيفتها في حفظ الأمن في أوروبا وتقديم الدعم في مكافحة الجرائم الدولية الكبيرة العابرة للحدود، وفي الإطار العربي صدر عن جامعة الدول العربية اتفاقية حديثة تعنى بمكافحة جرائم الإنترنت، سميت "الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم المعلومات " حيث تم تنفيذها في عام ٢٠١٠، وتعد هذه الاتفاقية نقطة تحول في التعاون العربي لمكافحة هذه الجرائم الخطرة. رغم ذلك لابد من الإشارة إلى ان الجهد الدولي يبقى ناقصا لعدم وجود اتفاقية دولية أو إقليمية متخصصة بجرائم الإرهاب الإلكتروني تناقش آلية مكافحة هذه الجرائم الخطرة وملاحقة المجرمين والقبض عليهم وتبادل المعلومات بين الدول والاختصاص القضائي كون هذه الجرائم عابرة للحدود يسهل ارتكابها ويصعب إثباتها (Dahiliya, 2021).

الخاتمة

Conlusion

يتبيّن من خلال هذا البحث أنّ الذكاء الاصطناعي ذو قوة مزدوجة الأثر في جرائم الإبادة الجماعية فهو من جهة يساهم في تعزيز قدرات التنبؤ المبكر، وجمع الأدلة الرقمية،

وتحليل أنماط العنف . ومن جهة أخرى، يمكن للتقنيات ذاتها أن تتحول إلى أدوات خطيرة إذا أسيء استخدامها، سواء عبر التلاعب بالمعلومات، أو إنشاء محتوى مزيف او دعم حملات القمع والارهاب التي قد تساهم في نشأة مجتمع كامل لارتكاب الجرائم الجماعية وكذلك قدرة الذكاء من جهة على خدمة العدالة الدولية.

وان الدول والمنظمات ملتزمة بإنشاء سياسات واضحة للحوكمة الرقمية، تمنع الانتهاكات . وكذلك ان التعاون الدولي وتبادل البيانات والخبرات يشكلان ركيزة أساسية لزيادة الجانب الإيجابي للتكنولوجيا الحديثة وتقليص مخاطرها . وعليه، فإنّ مستقبل مكافحة الإبادة الجماعية في عصر الذكاء الاصطناعي لن يتحقّق إلا عبر مقاربة متوازنة تُراعي المخاطر من جهة وتستثمر الفرص من جهة أخرى وبذلك يصبح الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز الأمن الإنساني في المجتمع الدولي ونصل من خلال بحثنا الى الاستنتاجات والتوصيات الاتية :-

أولاً: الاستنتاجات

1. يمثل الذكاء الاصطناعي سلاحاً ذا حدين، فهو من جهة قادر على كشف الجرائم والانتهاكات الدولية بشكل مبكر، ومن جهة أخرى قد يتحول إلى أداة لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو التحريض عليها من خلال خطاب الكراهية أو (Deepfakes).
2. عدم وجود إطار قانوني دولي او اقليمي ملزم ينظم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وخاصة في مجالات الأمن والسياسة.
3. قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات الضخمة قد تساهم في كشف أنماط الجرائم الدولية، وتحديد الجرائم ضد الإنسانية.
4. أصبح التضليل الإعلامي والتزييف العميق أدوات رئيسية في نشر الكراهية والتحريض على العنف، مما يزيد من احتمالية وقوع جرائم الابادة بشكل خاص.
5. إن المنظمات الدولية الأمم المتحدة لم تطور بعد سياسات كافية لمواجهة الاستخدامات السلبية للذكاء الاصطناعي، وخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية والدولية.
6. ضعف الوعي القانوني خاصة في المجال التقني لدى بعض الدول يحد من قدرتها على ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الجرائم الالكترونية.

ثانياً: التوصيات

1. وضع معاهدة دولية ملزمة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحدد المسؤولية الجنائية عن إساءة استخدامه في ارتكاب الجرائم الدولية.
2. إنشاء وحدات متخصصة داخل الأمم المتحدة والمحاكم الدولية لمراقبة استخدامات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات المتعلقة بالتحريض على الإبادة.

3. تعزيز التعاون الدولي في مجال الأدلة الرقمية والالكترونية ووضع معايير ثابتة لقبول الأدلة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.
4. تطوير برامج تدريب للقضاة والمحققين الدوليين حول كيفية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التحقيق والتحليل الجنائي.
5. إطلاق مبادرات دولية لمكافحة خطاب الكراهية الإلكتروني عبر مراقبة المنصات الاجتماعية وتطوير خوارزميات لرصد المحتوى المحرّض.

المصادر

Resources

I. United Nations. (1948, December 9). *Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide*. United Nations. https://www.un.org/en/genocideprevention/genocide-convention.shtml

II. Budapest Centre for the International Prevention of Genocide and Mass Atrocities. (2023). *The rise of artificial intelligence: Risks from the perspective of mass atrocities*.

III. Zhao, L. (2024). *Ideal regulations of AI: To stop genocide and war crimes*. SSRN Electronic Journal.

IV. Law School. (2023). *The use of artificial intelligence in international human rights law*.

V. Kirabira, J. (2021). *Technology as a key tool for the prosecution of international crimes: A case study of Uganda*. University of East London.

VI. Vincent, J. (2023, July 19). *AI-generated deepfakes are fueling disinformation and hate speech online*.

VII. Alharbi, A., & Lee, M. (2022). *Arabic fake news detection based on deep contextualized embedding models.*

VIII. Gavurova, B., & Kubak, M. (2025). *Artificial intelligence deepfakes: Systematic review and public attitudes in seven European countries*. Journal of Innovation & Knowledge.

IX. International Criminal Court. (2002). *Ongwen case*. https://www.icc-cpi.int/victims/ongwen-case

Arabic Resources:

X. Dahiliya, J. A. (2021). *The Crime of Genocide in International Law: An Analytical Study*. (Master's Thesis, An-Najah National University.

XI. Hassan, K. M. (2023). *The Impact of Artificial Intelligence Technology on International Law*. Journal of Legal Studies, 59(2).

XII. Abdel-Mohsen, M. A. A. (2025). *The Role of Artificial Intelligence in Combating Crime Using Modern Technological Technologies*. Scientific Journal – Al-Azhar University, Issue 37, Part1.

XIII. Saeed, W. S. M. (2022). *Criminal Liability Arising from Artificial Intelligence Applications*. Journal of Legal and Economic Sciences, 64(2).

XIV. Abdel-Karim, A. S., & Al-Khafaji, A. H. A. (2023). *The Technological Role and its Impact on Criminal Policy*. Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences – Kirkuk University.

XV. Al-Sakhawneh, S. A., & Al-Atoum, S. A. *The Role of Social Media in Spreading Hate Speech from the Perspective of Jordanian Journalists*. Journal of the Islamic University for Sharia and Legal Studies.

XVI. Al-Najjar, S. F. M. (2024). *Criminal responsibilities arising from artificial intelligence crimes*. Journal of Imam Al-Sadiq University (PBUH) for Legal Studies, Issue7.

XVII. Ali, R., S. (2023). *The Use of Artificial Intelligence and Data Analysis Techniques in Crime Detection.* Journal of Legal and Economic Studies.

XVIII. Abdul-Malik, R. M. (2024). *The United Nations' Efforts in Addressing the Use of Artificial Intelligence Techniques.* Journal of Legal Studies, Issue 64, Part2.

XIX. Hadi, H. T. (2020). *The Legal and Security Confrontation of Terrorism Crimes*. Journal of the Iraqi University, 45(2).